محافظ حجة لـ« الميثاق »:

نرصد التحركات المشبوهة للمتمردين.. ومستعدون لردع أي تسلل إلى المحافظة

■ دعا محافظ حجة المهندس فريد أحمد مجور القيادة السياسية إلى عدم التهاون مع عصابة التمرد.. والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار البلاد.. كما دعا إلى الاصطفاف الوطني لإخماد الفتنة التي ضربت التنمية وأهلكت الحرث والنسل بمحافظة صعدة.. وأشار المحافظ إلى قيام السلطة المحلية بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية بوضع خطة متكاملة للاهتمام بالنازحين القادمين من محافظة صعدة المجاورة لها جراء فتنة التمرد وأعمال التخريب التي تشهدها محافظة صعدة. وأكد عدم قدرة السلطة المحلية بالمحافظة على استيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين لضعف الإمكانات ونقص الإمدادات التي بدأت تتلاشى من الغذاء والإيواء وغيرها من المتطلبات والاحتياجات الإغاثية..

ودعا محافظ حجة كافة أبناء الوطن والجهات الأخرى إلى مواصلة الدعم والمساندة لإخوانهم النازحين وأبناء القوات المسلحة..

حجة- بليغ الحطابي

توفير أكثر من «٥٠٠» خيمة وهناك أكثر من «١٢» ألف نازح بالمحافظة

مستلزمات العيش الآمن والمستقر للنازحين بدأت تتلاشى

مخيم المزرق يعاني من نقص الإمدادات

□ في البداية.. ما موقف أبناء محافظة حجة إزاء أحداث الفتنة الجارية في صعدة؟

- يقف أبناء محافظة حجة وقفة رجل واحد مع أبناء الشعب ضد الأعمال والممارسات الخارجة على النظام والقانون والدستور، ويدينون الجرائم التي ترتكبها عناصر الحوثي التي ألحقت أضراراً فادحة بالتنمية، كما يؤكدون وقوفهم ومساندتهم وتأييدهم للدور البطولي الذي تقوم به القوات المسلحة والأمن في سبيل ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والقضاء على فتنة التمرد ونجدها مناسبة بمطالبة القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بعدم التهاون مع هذه العصابة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن باعتبار هذه الشرذمة تنكرت لسماحة فخامة الرئيس، كما أن على كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تعي مسؤوليتها الوطنية في الوقوف صفاً واحداً لإخماد نار الفتنة التي أعاقت عملية التنمية في محافظة صعدة واستنزفت الكثير من الجهود البشرية والمادية التي كان بالإمكان استغلالها للبناء والتنمية والاستقرار.

إجراءات رادعة

□ ماهي الإجراءات التي اتخذت لتأمين بعض مناطق حجة من تسلل المتمردين؟

- أقول إن رجال الأمن وبالتعاون مع المواطنين الشرفاء في هذه المناطق على يقظة تامة لرصد أي تحركات لهذه العناصر المخربة ومنها محاولة التسلل أو الانتقال إلى المحافظة بقصد التخريب، كما تم وضع الترتيبات اللازمة لأي تحركات غير مأمونة.

خطة إيواء

□ وماذا عن النازحين الى المحافظة؟

- حقيقة نحن كسلطة محلية قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات الإنسانية للنازحين الواصلين الى منطقتي حرض وبكيل المير وذلك انطلاقاً من الواجب الذي يمليه علينا الضمير الوطني والإنساني ومن منطلق مسؤوليتنا الملقاة على عاتقنا كما أن مسألة إغاثتهم واجباً وطنياً وإنسانياً..

ففي بداية الأمر كان نزوح المواطنين من محافظة صعدة بشكل عشوائي لايدرون إلى أين يتجهون، لذا كان لابد من وضع مكان محدد لهم، حيث خصص مكان لهم، وبدأنا في نصب الخيام والتي بدأت بأربع خيام وأصبحت خمسمائة خيمة مع مدهم بمواد من قبلنا إغاثية وأولية وبالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية وبعض تجار المحافظة، حيث تم توفير المسكن والغذاء والدواء لهم منذ الوهلة الأولى، وتوفير المياه اللازمة والرعاية الصحية الأولية حيث خصصت لها خيمتان واحدة لمعاينة النساء وأخرى للرجال مع كادر طبي، وشكلنا لجاناً عدة منها للاستقبال وأخرى لإدارة المخيم في منطقة المزرق بحرض ولجاناً لحصر الأسر التي حلت في القرى المجاورة للمخيم بحيث تعمل على حصر تلك الأسر والمعلومات اللازمة عنها لكي يتسنى تقديم المعونات اللازمة لهم.

مساعدة.. وعون

□ ماذا عن الدعم ومساهمة المنظمات الدولية..؟

- أمام هذه المشكلة الإنسانية بدأت عدد من المنظمات الدولية والمحلية بتقديم المعونات المختلفة ومن أبرز تلك المنظمات برنامج الغذاء العالمي ومفوضية اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والهلال الأحمر اليمني التي زارت المنطقة واطلعت على أوضاع النازحين في المزرق عبر وفودها إلى جانب ما قدمته الحكومة من مساعدات أولية وعاجلة عبر المؤسسة الاقتصادية، وإزاء معالجة أوضاع النازحين بادرت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية عليا لشؤون النازحين برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي وعضوية عدد من الوزارات ذات العلاقة وقد تم عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع تلك المنظمات، وألاح وزير الصحة العامة خلال الأيام الماضية إلى جانب السلطة المحلية بمديرية حرض لتنسيق الجهود ووضع الترتيبات اللازمة والآلية المناسبة لتقديم مختلف المساعدات تحاشياً للعشوائية أو الإزدواجية في أعمال المنظمات والجانب الحكومي.

بيانات يومية

□ كم يقدر عدد النازحين بالمخيم؟

- حتى يوم الجمعة قبل الماضية وصل العدد الكلي نحو «١٢» ألفاً ما بين أطفال ونساء ورجال، منهم «ألفان وثلاثمائة وخمسة اشخاص» نازلين في مخيم المزرق بحرض، فيما بلغ عدد من تم حصرهم في القرى والعزل «خمسة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين نسمة» إلى جانب من هم محصورون لدى المنظمات الدولية ولديهم بطائق نزوح سابقة والذين يصل عددهم إلى «ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستة وثلاثين نسمة» وكل يوم يزداد عدد النازحين الأمر الذي يتطلب زيادة في الخدمات المقدمة لهم وعلى كافة الجهات التي بإمكانها تقديم المساعدات المسارعة في تقديمها لأن الأعباء تزيد والمهام تكبر.

وفي هذا الصدد يجب الإشادة بالدور الذي قامت به السلطة المحلية بمديرية حرض في سبيل إغاثة النازحين، إضافة الى ما قامت منظمة اليونيسيف بتوفير خزانات للمياه إلى جانب ما قدمته السلطة المحلية من توفير ناقلات للمياه، كما وفرت المؤسسة الاقتصادية مولدين كهربائيين وتكفلت مفوضية اللاجئين بتوفير الشبكة الكهربائية والإنارة والتي تجري حالياً أعمالها في المخيم، فيما تكفلت منظمة اليونيسيف بتوفير شبكة صرف صحي لتحاشي التلوث البيئي، كما أن العمل جار في حفر بئر خاص بالمخيم وبشكل سريع لأن جلب المياه يتم الآن من الوادي و بمسافة بعيدة عن المخيم، ونظراً لأن بعض الأسر قد حاولت أن تجلب معها بعض مواشيها التي جاءت بها إلى المخيم فإن وجود تلك الحيوانات قد يؤثر على صحة الناس لذا فقد تم عزل تلك الأسر في مربع خاص بها وعمل حظيرة جماعية خاصة بحيواناتهم إلى جانب عمل الفحوصات البيطرية لها واللقاحات الأولية تحاشياً لأي أمراض قد تتسبب في نقلها تلك الحيوانات.

دعم شعبي

وأود الإشارة أن جهودنا حتى الآن منصبة لمن هم في المخيم ويأتي الدور الثاني لمن هم في القرى والمحلات الذين سنقدم لهم المساعدات الغذائية على اعتبارهم من المتضررين ومن جانب آخر كونهم ممن يجب مواساتهم ولو بالمواد الغذائية لكونهم وجدوا ملاذاً ومسكناً يلجأون إليه.

ندعو إلى الضرب بيد من حديد.. وعلى الأحزاب السياسية أن تعي مسؤولياتها الوطنية

وعلى صعيد المعونات المقدمة من المحافظات وصلتنا حتى نهاية الأسبوع الماضي قافلة الحديدة وكذلك قافلة من محافظة لحج ومازلنا منتظرين مزيداً من الدعم الشعبي والحكومي وقد شكلنا لجنة من قبل السلطة المحلية بحرض لاستقبال هذه المساعدات ووضع الترتيبات لتوزيعها.

معونات لاتكفي

□ هل ترون أن ما قدم حتى الآن من مساعدات يكفي لتغطية احتياجات النازحين؟

- بالطبع لايكفي.. فمازلنا نواجه زيادة يومية ونحن لسنا واقفين بل نبحث ونواجه ما أمكن من تلك الاحتياجات، وقد اتفقنا مؤخراً مع المؤسسة الاقتصادية حول إمكانية توفير مطبخ جماعي لهم بحيث يتم تقديم الوجبات لهم مطبوخة بدلاً من تقديمهما معلبة كحل أولي حتى نهاية رمضان بحيث يتم بعدها توفير لوازم الطباخة الأولية لكل أسرة كي يخفف علينا من الأعباء الكثيرة وبالنسبة لما يقدم لهم من وجبات غذائية منذ البداية تتمثل في وجبات معلبة من عصائر وبسكويتات إلى جانب التمور والجبن والحلاوة وغيرها من الأكلات غير المطبوخة.

خدمات الدواء

وعلى صعيد الخدمات الدوائية فقد بادرت وزارة الصحة إلى توفير الأدوية كما أننا بحاجة لثلاجة للأدوية والتي هي بحاجة لتيار كهربائي، وقد وعدتنا منظمة الصحة العالمية بتوفير ثلاجتين مع بعض الأدوية وكادر طبي ومازلنا منتظرين لها.

نكث الوعود

وعلى سبيل الذكر ما وعدت به بعض الجهات المانحة من منظمات وغيرها فقد تم التوقيع على محاضر ملزمة لكل جهة بما وعدت بتقديمه من مساعدات سواء دوائية أو غذائية أو خيام وفرش وغيرها إلاّ أن- وللأسف الشديد- كثيراً من الجهات حتى الآن لم تتقيد بما التزمت به وفقاً للبرامج الزمنية المحددة وأنا أدعو كافة المنظمات أن تكون عند مستوى المسئولية تجاه تلك الالتزامات كونها عاجلة ولا تحتمل التأخير، لأن ما قدم حتى الآن عبارة عن جهود معظمها تحملته السلطة المحلية بالمحافظة وهذا مكلف بشكل كبير.

وفيما يتعلق بمستوى دعم المنظمات الدولية وما قدم حتى الآن حقيقة مازالت معظم المعونات منهم في قائمة الوعود والتي نتمنى أن يتم التسريع في إيصالها إلاّ أن ما قدم للنازحين بشكل عام حتى الآن يعد شيئاً جيداً مقارنة بمن هم في محافظات أخرى حسب ما سمعنا من بعض المنظمات.

مخيمات بلاسلاح

□ ما أهم الصعوبات التي تواجهكم حتى الآن؟

- من أبرز المعوقات التي تواجهنا صعوبة في إقناع بعض نزلاء مخيم المزرق بحرض من تسليم أسلحتهم التي كانوا قد فروا بها وبطريقة نظامية تحفظ لدى الأجهزة الأمنية المشرفة وبحمد الله تجاوب الأغلبية ومن رفض يتم إخراجه من المخيم حفاظاً على أمنه واستقراره، ومن خلال تعاملنا مع شؤون المخيم اتضح لنا ضرورة توفير كادر إداري متخصص وصاحب خبرة في إدارة شؤون مثل هذه المخيمات الخاصة بالنازحين فقد وعدنا من قبل مفوضية اللاجئين بتوفير هذا الكادر إلى جانب أن الفترة الماضية قد أخذت من السلطة المحلية بمديرية حرض جهداً ووقتاً كبيرين على حساب مهامهم في إدارة شؤون المديرية، كما اننا سنواجه خلال الأيام القليلة القادمة مشاكل عدة من أهمها ضرورة توفير مناخ تعليمي لأبناء الأسر في المخيم وهذا يكلف الكثير إلى جانب ما يمليه علينا واجبنا الوطني في سبيل توعية النازحين بقضايا الوطن وتوسيع مداركهم وغيرها من المتطلبات.

ومن أهم ما يجب التأكيد عليه هو ضرورة أن تسارع المنظمات المانحة في تقديم المساعدات التي وعدت بها لتغطية العجز الذي يزداد يوماً بعد يوم في ظل تأخر ماتم الاتفاق عليه معهم، وأدعو تلك المنظمات أن تتجاوز الروتين الممل في أعمالهم الإدارية في مواجهة مثل هذه القضايا التي هي بحاجة لمساعدات عاجلة لا تحتمل التأخير.

□ كلمة أخيرة تود قولها؟

- نطالب الحكومة التسريع في عكس الدعم المالي اللازم للنازحين، كما هي دعوة لكل أبناء محافظة حجة وبقية المحافظات لمواصلة الدعم والإمداد لإخوانهم من النازحين والقوات المسلحة والأمن الذين نوجه لهم التحية والإجلال على التضحيات والبطولات التي يقدموها في جبهات القتال دفاعاً عن الوحدة والأمن والاستقرار..□

■ المتتبع للاحوال في محافظة أبين وسير الوضع الوظيفي والخدمي فيها يكتشف ان كثيراً من القيادات التنفيذية تعمل بآلية عمل المتعهدين لاتجد فيها أدنى حدود الاحساس بالمسئولية.

وكلاء مساعدون تجاوز عددهم الاثني عشر لكن للاسف كثر عددهم وقلت بركتهم.. معظمهم لانراه إلا آخر كل شهر عند استلام «المصروف» المخصصات.

لابد من تغييرات في أبين

الدور الثاني في مبنى المحافظة الذي يطلق عليه في ابين «حارة الوكلاء» حجز مكاتب لهؤلاء الوكلاء.. برأي البعض ان غياب الوكلاء المساعدين افضل من حضورهم على الاقل غيابهم يوفر للدولة قيمة استهلاك الكهرباء.. كثير من مديري عموم المصالح الحكومية يعملون كمتعهدين او عمال بالقطعة لغياب أي دور يؤدونه غير التوقيع على بعض المراسلات والجلوس على مقعد المدير في المقاعد التي ضاقت ذرعاً بالبعض منهم لطول مدة جلوسهم عليها.

يمارسون عملهم كمديري عموم داخل غرف مكاتبهم وبعد تجاوزهم عتبة باب المكتب كل مايدور أمامهم لا يعنيهم.. لم يحصل ان أحداً منهم قدحدد موقفاً تجاه ظاهرة سيئة تحدث أمامه.. انعدم دافع المبادرة لديهم وكأنه بعد انجازه التوقيع على تلك المراسلات داخل غرفة مكتبه قد انجز ما عليه من واجب كموظف دولة ويصبح غير معني بأي شيء آخر بعد ذلك.

ينطبق الحال ايضاً على القيادات الأمنية التي بلغ بها الترهل حد البلاهة.. فقدت الاحساس بالمسئولية ووصل بها العجز حد عدم القدرة على التفاعل مع أية قضية قد تحدث داخل اسوار مباني الأمن.

تداول الكثير من القيادات الأمنية على مؤسسات الأمن في أبين وكان منهم الناجح والفاشل.. لكن لم تشهد أبين وجود قيادات أمنية بالفشل التي هي عليه حالياً.. في ظل هذه الرداءة للأوضاع في أبين اليوم، على المحافظ أحمد بن احمد الميسري ان يسد الفجوة التي تركتها سلبية القيادات التنفيذية والأمنية في المحافظة، إذا قطع الماء في حارة من حارات زنجبار او جعار خرج المواطنون يتساءلون أين المحافظ؟!

وإذا انفجرت بيارة وأغرقت أحد الشوارع اتفق الناس شاكين أين المحافظ! وإذا اختطف اللصوص قاطرة في ضيعة بالمحفد في أقصى أطراف المحافظة تسابق الناس للاتصال بالمحافظ.

وإذا سقط عمود كهربائي متهالك مر على وقوفه أكثر من خمسين سنة شُقت الجيوب ولُطمت الوجوه متسائلةً أين المحافظ؟ وإذا ضاق الحال بمواطن بعد تردده على موظف متقاعس لم يحضر الى مكتبه بهدف التوقيع على مذكرة له.. لن يكون امامه إلاّ ان يسأل أين المحافظ؟

صالح علي الحنشي

في وضعنا اليوم في أبين لابد للمهندس احمد الميسري كي يسد الفراغ الحاصل ان يعمل محافظاً ووكيلاً ومديراً عاماً لكل المديريات ومديراً للمياه والصرف الصحي والكهرباء ويقوم بالدوريات الأمنية الليلية في المدن.. الأوضاع التي يعمل فيها المحافظ الميسري تجعل كل من يقترب من معاناته يعرف كم هو صلب.. ولا أظن ان أحداً غيره قادر على مواجهة كل ما يواجهه.

تعنت الكثير من الوزارات في المركز وخلق العراقيل التي لاتنتهي امامه.. وتقاعس وسلبية متعمدة من القيادات التنفيذية في المحافظة يأتي ذلك في مقدمة هذه المعاناة.

لانتشال الأوضاع في أبين نحن بحاجة الى ثورة تغييرات واسعة تشمل معظم القيادات التنفيذية، ومطلوب من بعض القيادات أن ترفع يدها ولاتعترض على ثورة التغييرات ان كان منهم من تهمه أبين ويهمه اصلاح الأوضاع واصلاح أحوال الناس.□